

المسألة النوبية في مصر

الماضي والحاضر والمستقبل

المسألة النوبية في مصر

الماضي والحاضر والمستقبل

أحمد عبد الموجود الشناوي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الشناوي، أحمد عبد الموجود

المسألة النوبية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل / أحمد عبد الموجود الشناوي.

536 صفحة: إيضاحيات؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (صفحات 511-524) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-755-9

1. النوبة - تاريخ. 2. النوبة - الجغرافيا التاريخية. 3. النوبيون - الحقوق المدنية. 4. النوبة - أحوال اجتماعية. 5. التهجير - النوبة. 6. النوبة - الهجرات. 7. السد العالي. 8. خزان أسوان. 9. الشباب - أحوال اجتماعية - النوبة. أ. العنوان.

962.5

العنوان بالإنكليزية

The Nubian Question in Egypt: Past, Present, and Future

by Ahmed Abdelmawgoud Elshenawy

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن

اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعائن، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس 2026

المحتويات

قائمة الجداول والخرائط والصور	9
مقدمة	11

القسم الأول

النوبة المصرية: نظرة موجزة

الفصل الأول: جغرافية النوبة المصرية وتاريخها وسكانها	31
أولاً: التعريف بالنوبة المصرية	31
ثانياً: جغرافية بلاد النوبة وخصائص الموقع الجغرافي	46
ثالثاً: موجز تاريخ النوبة المصرية	47
رابعاً: أصول السكان والهجرات السكانية	54
الفصل الثاني: الهجرة والتهجير في المجتمع النوبي: تحليل تاريخي	73
أولاً: تاريخية ظاهرة الهجرة في المجتمع النوبي	73
ثانياً: خزان أسوان والسد العالي: بين الضرر والضرورة	85
ثالثاً: المراحل التاريخية لعملية التهجير	96
رابعاً: التهجير الكبير (1964)	98

109	الفصل الثالث: عملية التهجير بين الأمل والواقع
109	أولاً: إيجابيات مجتمع التهجير وسلبياته
118	ثانياً: بعض ملامح التغير في النوبة الجديدة
130	ثالثاً: تقييم النوبيين لتجربة التهجير
152	رابعاً: أهم مطالب النوبيين بعد التهجير
163	الفصل الرابع: مسألة العودة: نظرة تاريخية
163	أولاً: تاريخية مسألة العودة ومضمونها
167	ثانياً: مراحل المطالبة بالعودة وأشكالها
189	ثالثاً: التعامل الرسمي مع فكرة العودة
204	رابعاً: معقولية فكرة العودة وتنمية النوبة القديمة

القسم الثاني

مسألة العودة: دراسة أنثروبولوجية مقارنة بين الشباب النوبيين

217	مقدمة: إطار الدراسة الميدانية المنهجي
	الفصل الخامس: العوامل المشكّلة لموقف
243	الشباب النوبيين تجاه قضية العودة
243	أولاً: الأسرة النوبية (التنشئة الاجتماعية)
247	ثانياً: الهوية النوبية
254	ثالثاً: الجمعيات النوبية
258	رابعاً: الأوضاع المعيشية والخدمية
268	خامساً: ثورة 25 يناير 2011
271	سادساً: الشعور بالاغتراب/ الحنين ومسألة العودة
275	سابعاً: الشعور باللامساواة ومسألة العودة

287	ثامناً: المحامون ومدّعو الزعامة
289	الفصل السادس: الشباب النوبيون بين الاندماج والعودة
290	أولاً: النوبيون بين الاندماج والتمايز
297	ثانياً: اللغة النوبية
303	ثالثاً: الزواج
316	رابعاً: الشعور بالاندماج والتمايز بين الشباب النوبيين
324	خامساً: الحقوق التاريخية بين مسؤولية الدولة وواجبات المواطنة
349	الفصل السابع: المعرفة بأبعاد المسألة النوبية
349	أولاً: المعرفة والعلاقة بالمجتمع النوبي
364	ثانياً: المعرفة بعملية التهجير
378	ثالثاً: المعرفة بقضية التعويضات والموقف منها
389	الفصل الثامن: قضية العودة: رؤية تحليلية
389	أولاً: المعرفة بقضية العودة
399	ثانياً: المعرفة بالحراك النوبي وآثاره
412	ثالثاً: مواقف الشباب من العودة إلى النوبة القديمة
419	رابعاً: اتفاق مواقف الشباب وتباينها من قضية العودة
425	خامساً: الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى رفض الشباب العودة
429	الفصل التاسع: مجتمع العودة بين الآمال والواقع
429	أولاً: المعرفة بإمكانات مجتمع العودة
435	ثانياً: مواصفات مجتمع العودة المنشود

442		ثالثاً: رؤية الشباب النوبيين لتنفيذ عملية العودة
446		رابعاً: قضية العودة وتنمية النوبة عقب إقرار دستور 2014
467		خاتمة
		ملحق: مسألة العودة إلى النوبة القديمة
501		"دليل مقابلة"
511		المراجع
525		فهرس عام

قائمة الجداول والخرائط والصور

الجداول

- (1-1): تطور عدد السكان في قرى النوبة القديمة والجديدة 70
(القسم الثاني-1): خصائص المستجيبين في المقابلات الفردية 236

الخرائط

- (1-1): بلاد النوبة القديمة 31
(2-1): توزّع المجموعات النوبية في النوبة القديمة 37
(1-2): اتجاه تهجير نوبيي مصر والسودان 98
(2-2): موقع النوبة القديمة (بحيرة ناصر)
والنوبة الجديدة (كوم أمبو) في محافظة أسوان 99
(3-2): توزيع قرى النوبة الجديدة 100
(1-4): توزيع القرى النوبية الجاري إنشاؤها على ضفاف بحيرة ناصر 214

الصور

- (1-3): طابع تذكاري صدر بمناسبة تهجير النوبيين 159
(2-3): عملة تذكارية صدرت بمناسبة تهجير النوبيين 159
(3-3): خبر في الصفحة الأولى في جريدة الأهرام المصرية
عن بدء عملية التهجير 160

مقدمة

يدور هذا الكتاب حول المسألة النوبية في مصر، التي تتمثل في قضية أبناء الجماعة النوبية الراغبين في العودة إلى موطنهم القديم، وذلك بهدف تقديم صورة واضحة لهذه المسألة في وضعها الراهن؛ لما تمثله من أهمية للجماعة النوبية من جهة، وللوحدة والاستقرار في المجتمع المصري من جهة أخرى. وتتمحور المسألة النوبية، تحديدًا، حول رغبة أبناء الجماعة النوبية في العودة إلى موطنهم الأصلي في النوبة القديمة على ضفاف بحيرة ناصر، ذلك الموطن الذي جرى تهجير أجدادهم وآبائهم منه بهدف إنشاء السد العالي منذ ما يزيد على ستين عامًا (1964)؛ حيث أغرقت البحيرة الناتجة من بناء السد قراهم التقليدية. لذلك، هُجّروا إلى موقع آخر ذي طبيعة ومواصفات تختلف كليًا عن موطنهم القديم. وبعد مرور سنوات عديدة، بدأت الدولة المصرية تفكر في تنمية المنطقة المحيطة بالبحيرة من خلال عرضها للاستثمار على نحو عام، من دون وضع النوبيين في الاعتبار ضمن خطط التنمية هذه؛ ما أثار استياء العديد من أبناء النوبة في مجتمع التهجير، الذين يعانون قلة فرص العمل وضيق سبل المعيشة وضعف الخدمات. ومن ثم، بدأ كثير منهم في المطالبة بحقوقهم في العودة إلى النوبة القديمة، وأولوية تضمينهم في خطط التنمية المزمع تنفيذها في موطنهم الأصلي.

تستند المطالبة بالعودة أساسًا إلى الحقوق التاريخية للجماعة النوبية المصرية، التي تُرجمت في إحدى مواد الدستور المصري (المادة 236)، الصادر عام 2014، وإلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالشعوب الأصلية، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة، وذلك بهدف توفير الحياة الكريمة، من أجل مستقبل لا يرى بعضهم إليه سبيلًا إلا بالعودة إلى موطن الأجداد مرة أخرى. ولا يعني ذلك أن هذه القضية قضية

اقتصادية أساساً؛ وإن كانت الظروف الاقتصادية في النوبة الجديدة (مجتمع التهجير)، والفرص الاقتصادية التي بدأت تتكشف للشباب النوبيين في النوبة القديمة، قد أدت دوراً كبيراً في جذب انتباه الشباب إلى أهمية مسألة العودة، بعدما كانت مقتصرة على فئات قليلة والأجيال الأكبر سنّاً ممّن عاشوا جزءاً من حياتهم في الموطن النوبي الأصلي. ويمكن القول إن البعد الاقتصادي مثل عاملاً أساسياً من محركات القضية في السنوات القليلة السابقة والتالية لثورة 25 يناير 2011، وهي الفترة التي شهدت ذروة المطالب النوبية بالعودة.

ومن أجل فهم واضح وعميق للمسألة النوبية، يركز هذا الكتاب على رصد عوامل تشكّل تلك المسألة ودوافعها ومظاهرها وفهم أبعادها والنتائج التي أدت إليها التحركات التي تمّت حتى الآن من أجل العودة، بهدف تحديد تصور الشباب لما يمكن تطبيقه حول تنفيذ عملية العودة. ويبدأ ذلك بمدى إمكانية تحقيقها على أرض الواقع، وتحديد الصعوبات والتحديات التي تعرقها، وصولاً إلى أفكار ومقترحات أساسية للتغلب على تلك التحديات، استناداً إلى رؤية الراغبين في العودة، بما يلبي احتياجاتهم، وبما يمكن أن يسهم في وضع تصور قابل للتنفيذ لمجتمع العودة المنشود، مع ضبط الخطوات المطلوبة من جميع الأطراف، التي يمكن من خلال تنفيذها الوصول إلى حلول واقعية تلبي مصالح الجميع.

ویراعى في التنفيذ الفعلي للتصور المقترح أنّ هناك عوامل عديدة مؤثرة ترتبط في المقام الأول برؤية أجهزة الدولة المختلفة للمسألة النوبية، ومدى حرصها على حلّها، ويمكن رصد ذلك من خلال القرارات الرسمية المتعلقة بالمنطقة المستهدفة بالعودة. ويتطلب التنفيذ التوفيق بين الحلول الممكنة التي تستطيع أجهزة الدولة تقديمها، والحلول المأمولة التي يسعى إليها الشباب النوبيون، وهو ما يحاول الكتاب تقديمه من خلال تصوّر يعبر عن مطالب الراغبين في العودة، ولا يتعارض مع ما يمكن أن تقدّمه الدولة.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في تقديمه فهماً عميقاً للمسألة النوبية من خلال الرصد الميداني المعبر عن الموقف الواقعي للشباب النوبيين، بمختلف جماعاتهم وتوزيعاتهم الجغرافية، تجاه قضية العودة، في محاولة لتحديد مدى الاختلاف والاتفاق بين أبناء الجماعات النوبية حول هذه القضية، ومن ثمّ، الوصول إلى ما هو

حقيقي، على قدر الإمكان، لكل ما يتعلق بهذه القضية في واقع المجتمع المصري. ويسعى الكتاب أيضًا إلى إزالة كثير من الخلط في الخطاب المقدم عنها، بما يوضح حقيقتها، وهو ما يستدعي تفنيد العديد من "الأساطير" المتعلقة بها، التي تعوق فهم تلك المسألة لدى بعض الدارسين؛ ما يعرقل الوصول إلى حلول "توفيقية" للمشكلات المختلفة المرتبطة بها. ولذلك، جرى التعمق تاريخيًا وآنيًا في فهم جوانبها المختلفة، بهدف تفكيك تلك الأساطير، حتى يمكن تقديم صورة أقرب إلى الحقيقة من دون تحيز أو تحامل، وبما يساعد جميع الأطراف على التعامل معها بطريقة عادلة وملائمة لطبيعة القضية زمنيًا (بما يلائم المرحلة الراهنة)، ومكانيًا (بما يلائم الموقع الاستراتيجي للمنطقة).

ويسعى الباحث من خلال الدراسة الميدانية الأنثروبولوجية إلى تقديم إضافة علمية لقضية تحتاج إلى مزيد من الدراسات المركزة، ومحاولة الوصول إلى توصيف موضوعي دقيق لها بعيدًا عن التهوين أو التهويل أو المزايدة، وذلك عبر تناول المطالبات النوبية في إطارها الموضوعي وحجمها الواقعي، بهدف الوصول إلى عمق المشكلة وتحليل مسبباتها، وصولًا إلى الطرائق المثلى لتجاوزها من خلال طرح حلول قابلة للتنفيذ في إطار الواقع الاجتماعي المصري العام، وبما يتناسب مع حجم الجماعة النوبية الجادة في العودة.

بدايةً، من المهم التمييز في هذا الكتاب بين الرغبة في العودة والحق فيها؛ إذ تمثل الرغبة في العودة موضوعه الأساسي، بينما يعدّ الحق في العودة إحدى الركائز الأساسية المستخدمة لتحقيق تلك الرغبة، إلى جانب عوامل أخرى. ثم إن هذه الرغبة تُعدّ المتغيّر المجهول في إطار المسألة النوبية، على عكس الحق في العودة الذي يُعدّ حقًا ثابتًا لا خلاف عليه؛ بينما يتركز الخلاف حول كيفية تحقيقه. وفي هذا السياق، ينطلق الكتاب من منظور واعٍ وموضوعي - على قدر الإمكان - بحقوق كل طرف في هذه القضية، في محاولة لرصد صورة واقعية للوضع الراهن لها، في إطار تطورها التاريخي، والعوامل المؤثرة فيها حاليًا. ولتحقيق ذلك، يقتصر الكتاب على معرفة موقف الشباب النوبيين من العودة إلى النوبة القديمة، ومدى جديتهم في ذلك، والأسباب الدافعة إلى التفكير في العودة، والعوامل التي شكّلت موقفهم من هذه القضية، والخطوات التي اتّبعوها، وأهم نتائج هذه الخطوات، ثم أهم مقترحاتهم

التي يمكن أن تساعد على العودة وفقاً لتصوراتهم، بما يحقق طموحاتهم، من خلال رؤيتهم لعدالة قضيتهم وإمكانية تحقيقها من عدمه في ضوء السياسات التي تتبعها أجهزة الدولة، وكذلك موقفهم الحالي منها في ضوء ما جرى تحقيقه خلال الفترات السابقة.

ويُعتمد في تحليل ذلك على الحقوق التاريخية للنوبيين، وواجبات المواطنة؛ إذ إن ما يهمننا هو حل هذه المسألة بما لا يضرّ المصالح العليا للدولة، أو مصالح أبنائها، والمحافظة على حقوقهم التاريخية وتلبية احتياجاتهم في إطار حقوق المواطنة الكاملة وواجباتها، وتحقيق الاندماج بين جميع فئات المجتمع المصري، مع الاعتراف بخصوصية كل جماعة، بما يصون وحدة مصر من النزاعات العرقية والثقافية التي قد تضرّ بالطرفين.

وتقتصر الدراسة الميدانية على الشباب باعتبارهم الجيل الأساسي المهتمّ بالقضية في السنوات الأخيرة؛ فهم حاضرهم ومستقبلهم. ولا يعني ذلك تجاهل الجهود السابقة في بلورة القضية والدفاع عنها عقب التهجير، فهي جهود مؤسّسة للقضية، لكن لم تحقق الكثير للنوبيين، وخاصة فيما يتعلق بمسألة العودة. ويلاحظ نقص الدراسات التي تتناول موقف الشباب من القضية النوبية مقارنةً بتلك التي تناولت الأوضاع السابقة، ولذلك تُعدّ فئة الشباب الأجدد بالدراسة حالياً؛ من أجل مزيد من التعمّق في فهم موقفهم، حيث يمثل التعرف إلى هذا الموقف إضافة نوعية في دراسة القضية، نظراً إلى أن موقف الشباب يعبر إلى حد بعيد عن مستقبل القضية والجماعة النوبية معاً.

ومن أجل التركيز على موضوع الكتاب الأساسي والوصول إلى ما يمثل إضافة حقيقية فيه، لن يُتناول أيّ عنصر إلّا بما يخدم تفسير المسألة النوبية وتوضيحها. ولذلك، سنركز على الجوانب التي تؤدي دوراً مباشراً في مسألة العودة وعلى ما يفيد في فهمها. وسيقتصر تناول بعض الموضوعات، مثل تاريخ المجتمع النوبي وجغرافيته وثقافته ومشكلاته، على ما يساعد في توضيح أبعاد هذه القضية وتعميق المعرفة بها. وستتناول موضوعات مهمة أخرى لا لذاتها، بل لتوضيح الدور الذي توظّف فيه من أجل التمسك بحق العودة أو إحيائه؛ مثل موضوعات الهوية النوبية والحقوق الثقافية للنوبيين وغيرها من الموضوعات التي تحتاج إلى دراسات أكثر

تعمقًا وتركيزًا. وعمومًا، لا يستطيع هذا الكتاب معالجة كل ما يتعلق بالنوبة المصرية، فالأمر شديد التشعب، ولا سيما أنه يسعى إلى حصر موضوعها في كل ما يخدم فهم موقف الشباب النوبيين من قضية العودة وتفسير أبعادها المختلفة.

أهم المفاهيم الأساسية

المسألة النوبية: يُقصد بها المشكلات المتراكمة بين النوبيين وأجهزة الدولة، التي أدت إلى تكرار شكاوى النوبيين من إهدار حقوقهم؛ سواء ما يتعلق بالحق في الأرض وتهجيرهم منها، أو التعويض عن حقوقهم المتوارثة، أو العودة إلى أرضهم الأصلية. ونظرًا إلى تشعب محاور هذه المسألة وتنوعها، يسعى هذا الكتاب إلى تفصيل جوانبها المختلفة وتفسيرها.

النوبة الجديدة: يُقصد بها قرى التهجير في مركز نصر النوبة، التي هُجّر إليها النوبيون عام 1964. وهي تقع في منطقة أراضي الاستصلاح الزراعي بمركز كوم أمبو شمال مدينة أسوان، على مساحة طولها 60 كيلومترًا وعرضها 3 كيلومترات. وقد أنشئت القرى النوبية على شكل هلال، تتخللها طرق ممهدة للمواصلات تربط جميع القرى النوبية بمدينة أسوان. وبلغ عدد القرى الجديدة 43 قرية ومركزًا إداريًا واحدًا، إضافة إلى الخدمات والمرافق اللازمة. وتحمل كل قرية اسمها القديم نفسه. وجرى توزيع الجماعات النوبية عرقيًا وفق توزيعهم ذاته في النوبة القديمة⁽¹⁾.

النوبة القديمة: يُقصد بها الموقع الأصلي للقرى النوبية خلف السد العالي، الذي يمتد شمالاً من الحدود المصرية-السودانية إلى أسوان، على طول نهر النيل بين الشلاكين الأول والثاني بعمق 350 كيلومترًا. وتُسمى "النوبة السفلى"، حيث توجد بحيرة ناصر حاليًا، أو كما يفضل النوبيون تسميتها "بحيرة النوبة"، حيث تستقر قراهم في أعماقها.

العودة: يُقصد بها إعادة توطين النوبيين في الأراضي التي انحسرت عنها المياه حول بحيرة ناصر بعد استقرار منسوبها، وتمكينهم من استغلالها ومنحهم الأولوية

(1) محمد عبده محجوب، "التهجير والتوطين في المجتمعات المستحدثة: دراسة حقلية في المجتمع النوبي المصري"، في: محمد عبده محجوب [وآخرون]، دراسات أنثروبولوجية في المجتمع والثقافة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص 76.

في ذلك؛ باعتبارها جزءاً من القرى النوبية القديمة. ويطالب الشباب النوبيون حالياً بالعودة إليها، على أن تُوزَّع الأراضي وفق التقسيم القروي القديم نفسه.

الحراك النوبي: يُقصد به التحركات التي انتهجها أبناء الجماعة النوبية من أجل العودة إلى النوبة القديمة، والتي اختلفت أشكالها بين مرحلة زمنية وأخرى وفقاً للواقع السياسي في مصر. فقد اكتفت الأجيال المبكرة بإرسال المكاتبات الرسمية والشكاوى إلى المسؤولين لمساندتهم في تحقيق العودة، وتطوّر هذا الحراك حتى بلغ ذروته عقب ثورة 25 يناير.

المادة 236 من الدستور المصري الحالي (2014) تنص على ما يلي: "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"⁽²⁾.

نبذة عن المسألة النوبية

قررت مصر عام 1958 إنشاء السد العالي؛ بهدف حماية البلاد من الفيضانات المتتالية، والحفاظ على حصة مصر من المياه. وقد ترتّب على إنشاء السد حجز مياه نهر النيل خلفه لتكوين "بحيرة ناصر"، التي تُعدّ أكبر بحيرة صناعية في العالم، ويصل منسوب مياهها إلى 182 متراً تقريباً؛ ما أدى إلى غرق جميع قرى النوبة القديمة⁽³⁾ في تلك المنطقة. ولذلك استلزم استكمال هذا المشروع الضخم تهجير أبناء المجتمع النوبي عام 1964 من موطنهم الأصلي إلى موطن جديد مختلف في طبيعته وخصائصه. ووفقاً لبعض التقديرات، فإنه "بحلول عام 1970 كان قد تم

(2) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب، دستور جمهورية مصر العربية (2014)، شوهد في <https://acr.ps/hBy2t0c>، في: 2026 / 4 / 6

(3) عبد الرحمن محمد البكري أبو الحمايل، "تهجير أهالي النوبة: دراسة تاريخية 1902-1964"، مجلة كلية الآداب، العدد 70 (2022)، ص 371.

تهجير حوالي 50000 نوبي بعيدًا عن أراضيهم"⁽⁴⁾. وعلى الرغم من وصف هذا التهجير آنذاك بأنه عمل رائد وتجربة جديدة في تاريخ مصر من حيث تهجير مجتمع محلي بأكمله⁽⁵⁾، فإن "الهجرة جاءت في ظروف صعبة بالنسبة للأهالي"⁽⁶⁾.

وقد مثل ترك أرض الأجداد ونمط الحياة التقليدي مهمة شاقة بالنسبة إلى العديد من النوبيين الذين لم يتمكنوا من التكيف جيدًا مع ظروف المعيشة الجديدة؛ إذ أحدث التهجير تغيرًا جذريًا في البيئة نتيجة اختلاف الموقع الذي نُقلوا إليه، واختلاف الهيكل العمراني لقراهم الجديدة؛ ومن ثم، اختلاف نمط الحياة الذي اضطروا إلى ممارسته. ولم تُراعِ المؤسسات المسؤولة عن التهجير القيم التقليدية للنوبيين، بل وضعتهم في سياق اجتماعي جديد صُمم وفق رؤى تلك المؤسسات، لا وفق احتياجات السكان الذين كانوا على وشك العيش فيه⁽⁷⁾. وما زالت آثار هذه العملية تُلقى بظلالها، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حياة عشرات الآلاف من النوبيين، الذين ما فتئوا يطالبون الدولة بتنفيذ وعودها وإعادةهم إلى أقرب نقطة من قراهم الأصلية⁽⁸⁾.

ويحمل تعبير أبناء المجتمع النوبي عن تجربة تهجيرهم، وعن شعورهم بوصفهم مهجّرين، إحساسًا دائمًا بالمرارة، وبخاصة لدى كبار السن الذين يروون تجربتهم من دون رضا عن نتائجها. وتشير العديد من الدراسات التي أُجريت عقب التهجير إلى أن حياة المهجر في النوبة الجديدة كانت فترة صعبة على النوبيين، بعدما تسبب التهجير في غرق النوبة القديمة وإبعادهم عن بيئتهم الزراعية إلى مناطق تتسم ظروف المعيشة

(4) Maja Janmyr, "Human Rights and Nubian Mobilisation in Egypt: Towards Recognition of Indigeneity," *Third World Quarterly*, vol. 38, no. 3 (2017), p. 718.

(5) يحيى درويش، "تهجير أهالي النوبة: تجربة إدارية رائدة لتهجير المجتمعات المحلية"، مجلة الإدارة، مج 1، العدد 2 (1968)، ص 24.

(6) مصطفى جاويش، النوبة: أزمة هوية أم قضية أقلية (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص 6.

(7) Aleksandra Bursac, "In How Far Can the Environment of a Place Undergo a Process of Change? Case Study Based on the Resettlement of the Villages of Nubia," Free University of Berlin 2020, p. 24, accessed on 13/11/2025, at: <https://acr.ps/1L9BPyn>

(8) شريف محيي الدين، "التهجير الداخلي في مصر: حالة النوبة المصرية"، الملف المصري، العدد 30 (شباط/ فبراير 2017)، ص 32؛ ينظر:

Nesma Mansour, "Discourses around Nubians: A Critical Discourse Analysis of Egyptian Social Studies and History Textbooks," Master Dissertation, American University in Cairo, Cairo, 2017, p. 5.

فيها بالقسوة⁽⁹⁾. ولذلك، ظل كثير من أهالي النوبة يطالبون طوال العقود الماضية بحق العودة إلى موطنهم القديم، وحقهم في تلقي تعويضات ملائمة؛ إذ يرون أن ما صُرف لهم لم يكن عادلاً⁽¹⁰⁾، وأنه كما كان السد العالي ضرورة قومية، يجب النظر إلى معالجة آثار التهجير بوصفها ضرورة قومية موازية⁽¹¹⁾.

وتُعدّ الهجرة القسرية، مع اختلاف أسبابها، من أنماط الهجرة المعروفة عالمياً في التاريخ السكاني، ويُعدّ إنشاء المجتمع النوبي الجديد مثلاً للتهجير الإجباري والاستيطان في بيئة جديدة⁽¹²⁾. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية حينها اعتبرت عملية إعادة توطين النوبيين مناسبة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وإحداث تغييرات اقتصادية جذرية في مجتمع كان يعاني العزلة والحرمان من الخدمات الأساسية⁽¹³⁾، فإن الرغبة في العودة إلى النوبة القديمة بدأت مبكراً بعد التهجير، واقتصرت آنذاك على كبار السن، بدافع الحنين إلى المجتمع القديم ونمط حياته المفضل من ناحية، وسوء الأوضاع المعيشية والخدمية في المجتمع الجديد من ناحية أخرى. وبمرور الوقت، تباينت مواقف كبار السن أنفسهم تجاه هذه الرغبة.

وتوضح دراسات عدة أن فكرة العودة بدأت قليلة الثقة وبلا إجماع واسع بين النوبيين. إلا أن توطين بعض الجماعات "غير النوبة" في بعض مناطق النوبة القديمة، في ظل التدهور الاقتصادي للنوبيين، كان نقطة انفجار لمطالبات العودة؛ إذ "جرت عملية توزيع 2300 فدان في النوبة القديمة على المزارعين المتضررين

(9) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، رحلة في زمان النوبة: دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستدامة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014 [1997])، ص 226؛ ينظر: Yehya Serag, "Nubian Resettlement Challenges between Past Memories and Present Setting," Paper Presented at SB13 Cairo Conference: Democratic Transition and Sustainable Communities, Cairo, November 6–7, 2013, p. 8, accessed on 13/11/2025, at: <https://acr.ps/hBy2scJ>

(10) القضية النوبية والحقوق الثقافية: معتقلو الدفوف نموذجاً (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2017)، ص 14.

(11) فاروق أحمد مصطفى، "النوبة والتنمية والتغير"، في: فاروق أحمد مصطفى [وآخرون]، مقدمة ودراسات أثروبولوجية، ج 3 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص 62.

(12) محجوب، ص 44.

(13) مصطفى، ص 63؛ ينظر:

Marianna Wallin, "Resettlement and Irrigation Schemes as Keys to Development? The Case of New Halfa Agricultural Scheme, Sudan," Master Dissertation, University of Helsinki, Helsinki, 2013, p. iii.

من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، إلى جانب تخصيص أراضي في بحيرة ناصر لاستيعاب البطالة الزراعية، وتوطين 75 ألف عامل من محافظات أخرى⁽¹⁴⁾، وغيرها من القرارات⁽¹⁵⁾ التي حافظت على شعلة القضية متقدة. وقد أدت هذه القرارات دورًا كبيرًا في الحشد تجاه قضية العودة وإعادة إنتاجها داخل الأجيال الشابة. ولذلك يمكن القول إن "سياسات ما بعد التهجير كانت المشكلة الأكبر التي أدت إلى صدمات بين الأجهزة الرسمية والنوبيين، بالإضافة إلى مشكلات التهجير والمجتمع الجديد"⁽¹⁶⁾.

وفي ضوء ما سبق، ينظر بعض النوبيين إلى تاريخهم باعتباره سلسلة طويلة من التضحيات منذ إنشاء خزان أسوان عام 1902 مرورًا بالسد العالي عام 1964، وقد أدى ذلك إلى شعور مركب يجمع بين التضحية من أجل الوطن من جهة، والحرص على حماية التراث الاجتماعي والثقافي والقيمي من جهة أخرى. وتشير العديد من الدراسات إلى أن العودة كانت مطلبًا محلّ خلاف قديمًا، إلا أن الظروف السياسية والاجتماعية في مصر عمومًا وفي المجتمع النوبي خصوصًا ساعدت في توحيد الكثيرين خلف هذا المطلب.

وعلى الرغم من أن الدراسات الإثنوغرافية المبكرة التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا لإعادة تقييم مشروع إعادة التوطين أقرت بانخفاض مستويات المعيشة في السنوات الأولى للتهجير، فقد أشارت في الوقت نفسه إلى أن المجتمع قد تكيّف في غضون خمس سنوات إلى عشر سنوات، وأن هذا التكيّف ربما يؤدي إلى نتيجة إيجابية لإعادة التوطين، خاصة أن الجيل الأصغر كان أكثر ميلًا إلى بناء "النوبة الجديدة" مع توافر فرص عمل أفضل تحدّ من هجرة العمالة وتحافظ على تماسك الأسر⁽¹⁷⁾.

(14) ماهر أحمد زكي، هكذا تكلم النوبيون: موسوعة نوبية (القاهرة: ماهر زكي المحامي، 2001)، ص 140-141.

(15) لمزيد من التفاصيل ينظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(16) محمد الكفراوي، "النوبة والنوبيون في مصر بين نسيان الدولة والتهديد بالانفصال"، جريدة السياسي الإلكترونية، 19/3/2009.

(17) Christine Gilmore, "A Minor Literature in a Major Voice: Narrating Nubian Identity in Contemporary Egypt," *Alif: Journal of Comparative Poetics*, no. 35 (2015), p. 55.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ازديادًا ملحوظًا في الحراك النوبي تجاه العودة، وبخاصة عقب ثورة 25 يناير، واتسم هذا الحراك بأن أغلبيته من الشباب خلافًا لتحركات الفترات السابقة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى الوعود المتتالية بتحسين أوضاع النوبيين، وهي الوعود التي تأخر تنفيذها كثيرًا. وقد حاولت الدولة معالجة ذلك من خلال إجراءات تهدف إلى احتواء أبناء الجماعة النوبية والتخفيف من حدة مشكلاتهم والاعتراف بحقوقهم في التنمية والعودة إلى مناطقهم الأصلية؛ فقد خصّصت مادة دستورية (المادة 236) تضمن إعادة السكان إلى مناطقهم بعد تنميتها.

وفي هذا السياق، "ظَلَّت قضية النوبة مثار حديث شائك في الأوساط السياسية والأكاديمية فترات طويلة، خاصة في ظل حساسية مطالب النوبيين المتعلقة بالرجوع لأراضيهم، والتمهيش الذي واجهه المجتمع النوبي خلال بعض المراحل، ورغم ذلك لم تُفلح غالبية محاولات الحشد المكثف والمتعدد الاتجاهات، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول سبب ذلك، والتحويلات المرتبطة بهذه المطالب ومسارها المستقبلي"⁽¹⁸⁾.

المسألة النوبية في ضوء المواثيق الدولية

يؤكد العديد من النوبيين دائمًا قانونية حقوقهم استنادًا إلى المواثيق الدولية التي وقَّعتها الدولة المصرية، باعتبارها تبرهن على عدالة مطالبهم؛ إذ تنص تلك المواثيق صراحة على حقوق الشعوب الأصلية سواء في العودة أو التنمية، أو الاحتفاظ بالتمايز الثقافي، وغيرها من الحقوق الأساسية. ومن أهم الأمثلة الدالة على هذه المواثيق ما يلي:

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1966، وينص في مادته الأولى على أن: "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي، وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"؛ وأن "لجميع

(18) مايا جانمير، "النوبيون في مصر: إشكاليات العودة لأراضي الأجداد"، أرجيد نيوز، 2016/6/2، شوهد في 2020/7/5، في: <https://acr.ps/hBy2sfu>